مدونة العدالة

نبيل الملاح

بداية لا بد من التذكير بالمقولة الأزلية الأبدية «العدل أساس الملك» هذه المقولة التي ستبقى على ما يبدو حلماً فشلت البشرية في تحقيقه خلال مختلف العصور والأزمنة، باستثناء مراحل نزول الرسالات السماوية الثلاث التي أضاءت للبشرية مشاعل النور والخير والسلام والمحبة ووضعت منظومة أخلاقية متكاملة.

لقد جاءت الرسالات السماوية لتصنع وترسخ القيم الأخلاقية على المستويين الفردي والجمعي، فقدمت للبشرية منظومة أخلاقية متكاملة، وتميز الرسل والأنبياء بالأخلاق الحميدة التي جعلتهم قدوة للناس في دينهم ودنياهم، لكن الحكام الذين تحلوا بالأخلاق الحميدة وأقاموا العدل كانوا قلة!! وإذا عدنا إلى التاريخ نجد أن الظلم والفساد كانا السبب الأهم في سقوط الدول والإمبراطوريات، حيث إن الظلم يعطل العدل، والفساد يؤدي إلى اضمحلال القيم الأخلاقية، ومن دون العدل والأخلاق لا تستقيم الحياة على المستويين الخاص والعام.

إن بناء الدولة لا يكون سليماً إلا إذا كان مثلثه العلم والسياسة والأخلاق، وإن التنمية الأخلاقية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع التنمية العلمية، وتبقى الأخلاق الأساس الصالح لتوجيه سلوك الفرد والمجتمع بالاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة ومنع الظلم ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

والتاريخ يشهد، وواقع عالم اليوم يقول: لقد فشلت السياسة التي ابتعدت عن الأخلاق واستبدلتها بالمصالح التي هي من حيث النتيجة وعندما لا تتوافق مع الأخلاق، مضرة بها وبأهلها، فأهم ما تدعو إليه القيم والمبادئ الأخلاقية إظهار الحق والحقيقة باعتبارهما سر الحياة وأساس استقرارها.

وتأكيداً على ما قلته في مقالات سابقة بأن القضاء هو الطريق إلى تحقيق العدالة والإنصاف ومنع الظلم والاستغلال، وهو الميزان الذي يوازن بين جميع أطراف المجتمع ومكوناته السياسية، وهو الذي يضمن تطبيق القوانين وتنفيذها بالشكل الصحيح ومنع تجاوزها والتعدي عليها، فإن واقع الحال يفرض علينا جميعاً أن نسعى إلى تحصين المؤسسة القضائية وإزالة الشوائب كافة التي لحقت بها وإبعادها عن مكامن الشبهات، فهي ملاذنا جميعاً حكاماً ومحكومين.

وحيث إن القضاة والمحامين هم جناحا العدالة، فمن الضروري العمل على وضع «مدونة» مشتركة يتم إعدادها من مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين، تتضمن المبادئ والمعايير التي يجب على القاضي والمحامي الالتزام بها وعدم تجاوزها، والاستعانة بكبار القضاة والمحامين الحاليين والسابقين، وطرحها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإبداء الرأي والملاحظات من المختصين والمهتمين، وإصدارها أصولاً لتكون ملزمة.

وأعرض فيما يلي بعض المبادئ والمعايير التي أراها أساسية في هذه المدونة:

١- إن سلطة القاضي وحصانته يجب أن تكونا دافعاً له للتعامل مع المواطنين والمتداعين الذين يقفون أمامه بالأسلوب الذي يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم بعيداً من التعالي والفوقية، وأن يفرق القاضي بين المتهم والمجرم والمدعي الذي يطالب بحق والمدعى عليه الذي له الحق أن ينفي وجود هذا الحق بالدليل والبينة.

٢- إن سلطة القاضي تنحصر بالحكم بالدعاوى والقضايا المنظورة أمامه وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة، وفي حال وجود نص قانوني بحاجة إلى تفسير فإن ذلك يجب أن يتم من السلطة التشريعية التي أقرت القانون أو الهيئة العامة لمحكمة النقض أو إدارة التشريع لدى وزارة العدل – حسب الحال- ولا يجوز أن يقوم القاضي بتفسير نص قانوني بحكم يصدره خلافاً لغاية المشرع وقصده وما جاء في الفقه القانوني.

٣- يجب على القاضي أن يرتقي بعلمه وعمله وسلوكه المهني والشخصي إلى مستوى عال يجعله بمنزلة رفيعة ومحل احترام وثقة وتقدير الجميع، فالقضاة هم الشريحة الأهم في بناء الدولة والمجتمع.

٤- يحظر على القاضي إبداء الآراء والميول السياسية والاشتغال بالسياسة، وعليه عدم الظهور في وسائل الإعلام إلا بتكليف من المرجع القضائي المختص وبأضيق الحدود.

٥- القضاء مؤسسة عدل وإنصاف وليس مؤسسة اصطياد المتقاضين بأخطاء لا قيمة لها على شكليات وموضوع الحق المدعى به، وعلى القضاة التقيد بهذا المبدأ تحقيقاً لشعار «نحو قضاء عادل وسريع».

٦- إن التأخيرات الطويلة غير المبررة في البت بالدعاوى تشكل إنكاراً للعدالة، ويجب على القاضي حسم النزاع في أجل معقول لا يتجاوز ثمانية أشهر.

٧- إن حق المحامي بالدفاع عن موكله يجب أن ينطلق من الحرص على الدفاع عن أصحاب الحقوق وليس للدفاع عن الذين يعتدون على حقوق الآخرين ويغتصبونها، ولا يجوز اتباع أسلوب المماطلة والمراوغة في الدعوى من خلال الاستفادة من بعض النصوص القانونية التي تساعد على ذلك، ما يؤدي إلى ضياع الحقوق وإهدارها بمرور الزمن، والإخلال بحسن سير العدالة وإعاقة البت بالدعوى وتنفيذ الأحكام الصادرة.

(وحبذا لو يستغني السادة المحامون عن عبارة: ننكر ما جاء في لائحة الادعاء جملة وتفصيلاً) هذه بعض المبادئ والقواعد والمعايير أضعها برسم مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين كورقة عمل لإنجاز المدونة المطلوبة.

باحث ووزير سابق

المادة متوافرة لكن آلية التوزيع سيئة

الصباغ: الطريقة الحالية في توزيع الغاز تخلق اختناقاً في وصول المادة للمواطنين وأطلب من الحكومة اجتماعاً عاجلاً لتحديد المسؤولية

محمد منار حميجو

اعتبر رئيس مجلس الشعب حموده صباغ أن الطريقة الحالية في توزيع مادة الغاز تخلق اختناقاً وضيقاً في وصول المادة إلى المواطنين، طالباً من وزير النفط علي غانم التوضيح أمام المجلس بوجود طريقة بديلة لهذه الآلية.

وفي كلمة له في الجلسة المخصصة لمناقشة أداء وزارة النفط أمس شدد الصباغ على ضرورة تغيير الطريقة المعتمدة في التوزيع وخصوصاً أن المادة موجودة في البلد إلا أن الأمر يحتاج إلى تغيير آلية التوزيع، معتبراً أن تطبيق البطاقة الذكية خطوة متقدمة لكنها طويلة الأمد.

وأضاف صباغ: اليوم نحن أمام ضيق آني في مادة الغاز ولكن تطبيق البطاقة الذكية في هذه الظروف في المحافظات أمر يتعذر مبدئياً، معرباً عن أمله أن يكون هناك تصور لدى الوزارة في أن تبتكر حلولاً جديدة في طريقة التوزيع في حين موضوع البطاقة يمكن تحقيقه على مهل.

وحينما سأل صباغ وزير النفط علي غانم عن إنتاج الغاز أجابه الأخير أنه ارتفع من ١٢٠ إلى ١٦٠ ألف أسطوانة، هذا الجواب دفع صباغ إلى القول: زاد الإنتاج ٤٠ ألفاً وبالتالي يجب ألا يكون هناك اختناقات في المادة!.

ويبدو أن أجوبة غانم على أسئلة رئيس المجلس لم تكن كافية فطلب الصباغ من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عقد اجتماع عاجل لكل الأطراف المسؤولة عن توزيع المواد النفطية وتحديد المسؤوليات خلال اليومين القادمين لمعالجة المسألة مع هذه الجهات، مضيفاً: كنا ننتج ١٢٠ ألف أسطوانة وحالياً ١٦٠ ألفاً وبالتالي يجب أن تصل هذه الأسطوانات وبالسعر الرسمي للمواطنين.

وبدوره أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله أنه تم إعلام رئيس مجلس الوزراء بطلب رئيس المجلس.

وكان للنواب كلمة في الجلسة وخصوصاً فيما يتعلق بالبطاقة الذكية وآلية تطبيقها فرأى النائب حسين عباس أن البطاقة الذكية من ناحية المبدأ جيدة وربما في هذه الظروف الحالية الحل الأمثل للقضاء على التهريب وغيره، مضيفاً: إلا أن ٤٠ بالمئة من المواطنين لم يحصلوا عليها فكيف نطبقها والمواطن لا يملكها؟

وفي مداخلة له شدد عباس على ضرورة تأجيل العمل بالبطاقة الذكية ريثما يحصل المواطن عليها، متسائلاً عن وضع الشركة التي تنظمها.

وقالت زميلته أشواق عباس: نتفهم جيداً أن وزارة النفط تبذل جهداً كبيراً والظروف قاسية إلا أن المشكلة الحقيقية وجدت بعد وصول المادة إلى السوق، موضحة أنه حينما كان المواطن العادي يمر من أمام مقهى ويجد أمام الرصيف الذي يحجزه أسطوانات غاز للتدفئة وفي منزله لا يوجد حتى أسطوانة واحدة يشعر في داخله أن هناك تقصيراً من الحكومة بحقه.

وفي مداخلة لها أضافت عباس: يجب أن نشعر المواطن أنه أولوية بعد اتخاذ إجراءات تقشفية في مثل هذه الأزمات وتكون الأولوية للجيش ومن ثم الأسر، مشيرة إلى أنها تؤيد وجود البطاقة الذكية إلا أن هناك احتيالاً من بعض المحطات في هذا الموضوع.

وأكدت النائب فاطمة خميس أن وزير النفط لو عرض التفصيلات التي تحدث عنها تحت القبة في اللقاء التلفزيوني فإن المواطن سيعي ويقدر أسباب هذه الأزمة كما أنه سيخفف من الحملة الفيسبوكية السيئة التي نالت من الحكومة، مشيرة إلى سوء العدالة في توزيع المادة.

ورأى زميلها مجيب عبد الرحمن الدندن أن البطاقة الذكية لا تحل المشكلة مهما عدد وزير النفط من الإيجابيات، معتبراً أن تطبيق البطاقة الذكية ليس بوقته.

وأضاف الدندن: المشكلة أن الدعم لا يصل لمستحقيه وكذلك فإنه لا يوجد عدالة في التوزيع، مشدداً على ضرورة إيجاد سياسة واضحة لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

وتساءل جمال أبو سمرة لماذا لا يوجد حلول طالما هي بيد الحكومة ومجلس الشعب؟ فلماذا لا نحل هذه المشكلة ونقطع دابر الفساد كما لو كان وزير النفط مواطناً عادياً ولم يحصل على أسطوانة غاز ماذا سيقول عن الحكومة ومجلس الشعب؟! مشدداً على ضرورة أن يكون هناك رقابة شديدة وخصوصاً أن المشتقات النفطية تباع بالسوق السوداء وبأسعار مرتفعة.

ولفت النائب عبود الشواخ إلى أن وزير النفط ذكر أن أحد أسباب الأزمة البرد، مضيفاً: نحن في فصل الشتاء والبرد متوقع ومن ثم سواء تفاجأت الحكومة أم لم تتفاجأ فمن المفروض أن يكون لديها خطط بديلة.

وقال زميله مهند زيد: نقدر الظروف التي تمر بها الحكومة لتأمين الغاز لكن ما ذنب المواطن حتى يتحمل الغلاء في الأسواق بسبب غلاء هذه المواد، متسائلاً: لماذا لا يوجد رقابة حقيقية في بيع المشتقات النفطية.

وأشار زيد إلى أن العقوبات الحالية غير كافية، مشدداً على محاسبة أي محطة وقود فاسدة، في حين شدد زميله رفعت حسين على ضرورة بتر اليد التي تتاجر في قوت الشعب وتمنع وصول المادة إلى المواطن.

واعتبر النائب فارس الشهابي أنه يوجد هناك مشكلة حقيقية، مضيفاً: لنفرض أن العقوبات سوف تزداد ولم نستطع أن نجلب أي باخرة فما العمل؟ وبالتالي نحن اليوم نريد حلولاً جذرية وابتكارية.

وفي مداخلة له رأى الشهابي أن العقوبات الحالية تدل على أن هناك رسالة مضمونها أنه ممنوع إعادة الإعمار والاستثمار في المشاريع العقارية، متوقعاً أن دوائر العقوبات تكبر وتشدد.

وأضاف الشهابي: يبدو من الواضح من كلام الوزير وما نسمعه أن المشكلة تنحصر في ثلاثة أمور أولها العقوبات والثانيها في العقود وأخيراً فساد في التوزيع، لذلك لابد من الحلول الجذرية والابتكارية.

وزير النفط يوضح

ورد وزير النفط علي غانم على كلام النواب بقوله: ذاهبون إلى البطاقة الذكية بالمطلق للأسر لتغطية حاجاتها بشكل فعلي حسب عددها ومن ثم نلغي الآلية السابقة، مضيفاً: تعلمون أن الآلية السابقة تعتمد على لجان المحروقات والأحياء والمخاتير والحقيقة كان هناك الكثير من السلبيات في هذا الموضوع وبالتالي لا يكون الضبط إلا عبر البطاقة الذكية.

وكشف غانم أنه خلال مرحلة قريبة سيتم تطبيق البطاقة الذكية على الغاز وستكون نقطة الانطلاق في محافظة اللاذقية وأنه سيتم تطبيق ذلك تدريجياً، معلناً أن هناك ١٦ ألف موزع للغاز في البلاد.

وأوضح غانم أن الوزارة تنتج أسطوانات الغاز ومن ثم تذهب إلى المعتمدين ولجان المحروقات الموجودة في المحافظات برئاسة المحافظ، معتبراً أن هناك العديد من السلبيات في الآليات الحالية وهي بحاجة إلى رقابة وتشديد.

وأشار غانم إلى أنه كان هناك اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء وتم عبره التوجيه للمحافظين في التشديد والرقابة، لافتاً إلى تنظيم أكثر من ٦٠٠ ضبط في الفترة الحالية فيما يتعلق بتوزيع الغاز.

> **غانم: ذاهبون إلى توزيع الغاز بالبطاقة الذكية والبداية من اللاذقية**

> **هناك العديد من السلبيات في الآليات الحالية في التوزيع**

> **الشهابي: نريد حلولاً جذرية وابتكارية، ورسالة العقوبات أننا لا نريد إعادة إعمار سورية والاستثمار فيها**

> **عباس: يجب أن نُشعر المواطن أنه أولوية والمواطن يتفهم الظروف**

«المباقر» تخطط لإنتاج ١٠ آلاف طن حليب و٢١٩ طن لحم هذا العام

الجلاد لـ«الوطن»: العواصف والحظر الاقتصادي أخّرا افتتاح معملي الألبان والأجبان

فادي بك الشريف

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة للمباقر (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن رصد ٢,٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل منشأة أبقار دير الزور خلال هذا العام، و٣,٣ مليارات ليرة لإعادة تأهيل مبقرة درعا، إضافة إلى ٧,٦ مليارات ليرة لإحداث مبقرتين لإنتاج الحليب واللحم في القنيطرة خلال عامي ١٠١٩ و٢٠٢٠، ومبقرة لإنتاج اللحم في حمص بتكلفة تصل إلى ٢,٦ مليار ليرة، منوهاً بأنه سيتم إحداث معامل للألبان والأجبان والأعلاف في درعا، وخطي إنتاج واحد للحليب المبستر وآخر للبن العيران في معمل ألبان فديو بقيمة تقديرية ١٢٠ مليون ليرة، وخطين مماثلين في معمل ألبان جب رملة بالقيمة نفسها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير عام المؤسسة عباس الجلاد أن المؤسسة تجهز حالياً معملين للألبان والأجبان والأعلاف في جب رملة في محافظة حماة، مشيراً إلى أن التأخير في تدشين المعملين يعود للأحوال الجوية التي حدثت، ومن المتوقع أن يتم تدشين المعملين من رئيس مجلس الوزراء قريباً.

مضيفاً: إن من أسباب التأخير أيضاً الحظر الاقتصادي المفروض على سورية، وخاصة أن بعض الآلات والمعدات لمعمل الألبان والأجبان مقرر استيرادها من إيطاليا، الأمر الذي يشكل صعوبة في هذا الموضوع.

وقال: وعدنا قريباً بوصول المعدات، وبمجرد وصولها سيتم تدشين المعمل، لافتاً إلى أن الطاقة الإنتاجية لمعمل الألبان تصل إلى ٥ أطنان يومياً، وبالنسبة للأعلاف تصل الطاقة الإنتاجية إلى ٥ أطنان في الساعة، مؤكداً أن المؤسسة تحصل على حاجتها من الطاقة الإنتاجية، علماً أنه يتم العمل على إجراء التراخيص لغاية البيع للقطاع الخاص، ولا سيما أن البيع حالياً للدولة فقط.

وأشار الجلاد إلى أن الخطة الإنتاجية للمؤسسة لهذا العام تتضمن ١٠٤٨٦ طن حليب، و٢١٩ طن لحم، و٢٣٤٦ رأس مواليد ، و٢٠٣٧٦ طن علف أخضر، و٦١٦ طن حبوب متنوعة، أما الخطة الاستثمارية فتبلغ ٣,٥ مليارات ليرة، منوهاً بأن المؤسسة تعاني نقصاً في الكوادر الفنية الخبيرة والعمالة اللازمة في القطاعين الحيواني والنباتي وعدم استقرار الأطباء البيطريين العاملين بعقود سنوية، مقترحاً تثبيتهم وتأهيل الكوادر وتخصيص المؤسسة بأراض زراعية إضافية من أجل تأمين الأعلاف الخضراء والحبوب.

هذا وبيّن التقرير أن مشروع استيراد البكاكير المحسنة من منشأ ألماني كان من أهم المشروعات خلال عام ٢٠١٨ حيث بلغ عددها حوالي ٥٠٠٠ رأس تم إدخال قسم منها إلى محطات الأبقار التابعة للمؤسسة وتم إدخالها بالإنتاج، والقسم الآخر تم تسليمه للمربين بأقساط مريحة عن طريق المصرف الزراعي.

وذكر الجلاد أنه تم إنتاج ٦٠٣١ طن حليب في العام الماضي من الخطة المقررة ٦٨٧٨ طناً بنسبة تنفيذ ٨٨٪، وإجمالي كميات اللحم المنتجة بلغت ٣٠٠ طن بنسبة تنفيذ ١٩٧٪، وبلغ عدد المواليد ١٥٦٨ رأساً بنسبة ٩٢٪ من الخطة، لافتاً إلى أن المباقر العاملة هي جب رملة وفديو والغوطة وحمص، ومبقرة طرطوس تستخدم حالياً كمركز لبيع البكاكير المستورد، كما يعود انخفاض نسبة تنفيذ الحليب إلى عدم دخول كامل البكاكير في الإنتاج.

وقال: قامت المؤسسة بوضع خطة العمل لإعادة تأهيل ٣ محطات في مجمع أبقاء مسكنة بقيمة ٦ مليارات ليرة سورية موزعة على ٣ سنوات، تم البدء بالمرحلة الأولى خلال ٢٠١٨، مشيراً إلى العمل بمعمل الألبان والأجبان في مبقرة درعا، ومعمل أعلاف في مبقرة درعا، وخط حليب مبستر إضافة إلى خط لبن عيران في معمل ألبان فديو في اللاذقية بقيم ١٢٠ مليون ليرة، وكذلك الأمر في معمل أجبان جب رملة في حماة بقيمة ١٢٠ مليوناً أيضاً، على أن تنفذ هذا العام.

وأكد الجلاد أنه يتم العمل على تعديل النصوص التشريعية الناظمة لعمل المؤسسة بما ينسجم مع المرحلة الراهنة والأعمال الجديدة التي يتم تنفيذها وذلك لتحسين وضع العمال، منوهاً بالعمل على تعديل مرسوم إحداث المؤسسة.

كلام رسمي جداً

منح بلدية حصين البحر إعانة لترحيل قمامة مساكن العمال

إشارة إلى الشكوى المنشورة في صحيفة «الوطن» بعددها رقم (٣٠٠٢) الصادر بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨ بعنوان:

«تراكم قمامة وتصاعد غبار الإسمنت واهتراء في المساكن العمالية في طرطوس»

نبين الآتي: نظراً لاتساع قطاع بلدية حصين البحر ووجود عدد كبير من الإخوة الوافدين في منطقتي مساكن الإسمنت وبصيرة فقد تم منح البلدية إعانة شهرية مقدارها (١٧٥٠٠٠) ل.س منذ بداية عام ٢٠١٨ لاستئجار جرار لترحيل القمامة من مساكن العمال فضلاً عن إقامة حملات نظافة دورية بمشاركة مديرية الخدمات الفنية والقطاع العام.

ويبقى أن يتقيد الإخوة المواطنون بمواعيد رمي القمامة ووضعها في أكياس محكمة الإغلاق وفق أحكام قانون النظافة رقم (٤٩) لعام ٢٠٠٤

مدير إدارة النفايات الصلبة

م. وسام عيسى

تعطل جهاز «الرنين» في وطني السويداء يزيد معاناة المرضى

السويداء- عبير صيموعة

زاد تعطل جهاز الرنين المغناطيسي قي المشفى الوطني في السويداء منذ أكثر من شهر من معاناة المرضى مادياً للاضطرار بالتوجه إلى القطاع الخاص الذي تجاوزت تكلفة الصورة ضمنه الـ٢٥ ألف ليرة بعد أن كان التصوير المجاني في المشفى الوطني الملاذ الوحيد لهم ولأوجاعهم.

وبيّن مدير صحة السويداء حسان عمرو أن تعطل الجهاز يعود إلى ارتفاع ضغط الجهاز بسبب فقدان كمية الهليوم المسؤولة عن تبريده حيث جرى التواصل مع الشركة المسؤولة عن صيانته، وتبين بعد الكشف أن الجهاز بحاجة لرأس بارد وهو قطعة أساسية في الجهاز تم العمل مباشرة على تبديلها لتفادي خسارة الهليوم والحفاظ على الجهاز بإشراف المكتب الهندسي في وزارة الصحة. وبلغت تكلفة الاستبدال عشرات الملايين ونظراً لخسارة الجهاز لمادة الهليوم السائل التي لا يمكن للجهاز العمل من دونها تم طلب المادة مباشرة من خارج القطر لأنه لا يمكن تخزينها في مستودعات وزارة الصحة، مؤكداً وضع استثمار الجهاز مباشرة مع تأمين المادة.

ويشير أحد الأطباء في مديرية صحة السويداء أنه يفترض بالأطباء الذين يقومون بطلب صورة الرنين المغناطيسي أن يعتمدوا على الفحص السريري للمريض وتشخيص حالته وعدم طلب تلك الصورة إلا عند الضرورة، وذلك نظراً للضغط الكبير على عمل الجهاز وهو الأمر الذي تؤكده إحصائيات المشفى الوطني التي تشير إلى أنه خلال العام الماضي ٢٠١٨ تم إجراء ٤٤٢٣ صورة رنين مغناطيسي.

وفي السياق أشار مدير الصحة إلى أن عدد المرضى الداخلين للمشفى الوطني خلال الفترة ذاتها ٥٧ ألفاً و٤٤٩ مريضاً خرج منهم ٩٥٣ حالة وفاة بينما استقبل قسم الإسعاف نحو ١٥٧ ألف مريض، على حين وصل عدد العمليات الجراحية التي قام بها أطباء المشفى ١٤ ألفاً و٥٢٢ عملية بين كبرى ووسطى وصغرى، أما العمليات الإسعافية فوصلت إلى ٥١٨٥ عملية حيث بلغ عدد المقبولين بالمراقبة الإسعافية ٩٢٨٠ مريضاً وفي العناية المشددة ٢٤٦١ مريضاً.

كما وصل عدد مرضى الكلية الصناعية إلى ١٠١ مريض وبلغ عدد الجلسات المقدمة ١٠ آلاف و٤٤ جلسة. أما قسم الأشعة فسجلت الإحصائيات دخول حوالى ٧٠ ألف مريض تم إجراء قرابة ٨٤ ألف صورة، أما الطبقي المحوري فقد تجاوز عدد الأفلام الـ١٠ آلاف فيلم تم إجراؤها لما يزيد على ١٠ آلاف و٣٠٠ مريض، أما خدمات جهاز تصوير الإيكو فوصلت إلى ١٣ ألف صورة بينما بلغ عدد المرضى ١١ ألفاً و٨٠٠ مريض كما قدم قسم المعالجة الكيميائية للأورام ٢٢٠٠ جلسة لـ١٣٨٤ مريضاً أما التحاليل المخبرية فتجاوزت الـ٨٨٦ ألف تحليل مختلف (بول-دم -زرع مختلفة..) إضافة إلى خدمات كثيرة قدمها المشفى في أقسام العينية والأذنية بينما وصلت حركة سيارات الإسعاف إلى ١٠ آلاف و٣٨٢ حركة نقلت المرضى من جميع مناطق وقرى السويداء ومعسكر الوافدين ومن المشفى إلى دمشق.

القبض على قاتل خطر في سلمية وعلى عصابة لسرقة الدراجات النارية في محردة

محمد أحمد خبازي

كشف مصدر مسؤول في قيادة شرطة حماة لـ«الوطن» أن شرطة سلمية قبضت وبكمين محكم على المجرم المدعو(ع. س) والمطلوب بعدة جرائم قتل وسلب وخطف لمواطنين على الطرقات العامة المحيطة بمدينة سلمية لقاء فدية مالية كان يطلبها من أسرهم وذويهم وبعد الحصول عليها بقتل المخطوفين.

وبالتحقيق معه اعترف بارتكاب (٣٤) جريمة خطف وسلب وقتل بالاشتراك مع مجموعة من المقبوض عليهم مستخدمين سيارات سياحية وبنادق حربية ومسدسات ومن ضمنها (١٠) جرائم تم فيها قتل المخطوفين ورمي الجثث في الآبار والأراضي الزراعية، تم تنظيم الضبط اللازم وإذاعة البحث عن المتوارين وتقديم المقبوض عليه للقضاء المختص لينال جزاءه العادل.

كما ألقت شرطة مدينة محردة، ألقت القبض على عصابة مؤلفة من ٤ أشخاص امتهنت سرقة الدراجات النارية بالمدينة.

وبالتحقيق معهم -يقول المصدر- اعترف المقبوض عليهم بارتكاب عدة سرقات للدراجات النارية التي تم استرداد بعضها وتسليمها لأصحابها.

وأكد المصدر اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن بحق المقبوض عليهم وتم تقديمهم للقضاء ليناولوا العقاب العادل.